

INFCIRC/842

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

# نشرة إعلامية

توزيع عام

عربي

الأصل: انكليزي

## رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وردت من الممثل المقيم لجمهورية إيران الإسلامية بشأن "حقائق عن سياسة إيران النووية"

- ١- تلقى المدير العام رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ من الممثل المقيم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة مرفقاً بها نص بعنوان "حقائق عن سياسة إيران النووية".
- ٢- ويعمّم طيّه للإحاطة نص الرسالة والنص المرفق بها بناءً على طلب الممثل المقيم.

البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية  
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)

الرقم: 150/2012

فيينا، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

صاحب السعادة،

أطلب بموجب رسالتي هذه أن يُعمَّم هذا اليوم النص المرفق طيه بعنوان "حقائق عن سياسة إيران النووية" لعناية جميع الدول الأعضاء، وأعضاء المجلس على وجه التحديد.

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى آيات التقدير.

[التوقيع]

علي أصغر سلطانية  
السفير والممثل المقيم

السيد يوكيا أمانو  
المدير العام  
للوكالة الدولية للطاقة الذرية

بسم الله الرحمن الرحيم

## حقائق عن سياسة إيران النووية

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

للمجتمع الدولي الحق أن يعرف الوضع الحقيقي المتعلق بسياسة وأنشطة إيران النووية. ذلك لأن المعلومات المُحرّفة والمنحازة الصادرة عن بعض أجهزة الاستخبارات ووسائل الإعلام الغربية انطلاقاً من دوافع سياسية قد خلقت أجواءً من الارتباك وسوء الفهم. وفيما يلي الحقائق عن سياسة إيران النووية التي جرى ويجري اتّباعها:

• في أعقاب الثورة في عام ١٩٧٩ مباشرة، قال المرحوم الإمام الخميني، مؤسس جمهورية إيران الإسلامية، في كلمة ألقاها أمام الجمهور ما يلي: " ... إذا ما استمرروا في صنع أسلحة نوية هائلة وما إلى ذلك، فقد يُدفع العالم نحو الدمار وستنزّل خسارة كبيرة بالشعوب. فعلى الجميع، أينما كانوا، من كتاب ومفكرين ودارسين وعلماء في جميع أنحاء العالم، تنوير الشعوب بشأن هذا الخطر حتى تنهض الجماهير الشعبية للتصدّي لهاتين القوتين نفسيهما ومنع انتشار تلك الأسلحة... "

• وبناء على السياسة المذكورة أعلاه، ومع العلم أن معاهدة عدم الانتشار قد تم التصديق عليها قبل الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩، فإن جمهورية إيران الإسلامية ظلّت ملتزمة بها.

• إن جمهورية إيران الإسلامية لم تكن تسعى قطّ ولا هي الآن تسعى إلى الاضطلاع ببرنامج تسلّحي نووي. فمنذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران، ترسّخت السياسة نفسها مستندة إلى مدرسة الفكر الإسلامية.

• إنّ إعلان المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية في الكلمة الافتتاحية الموجهة إلى رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز خلال مؤتمر القمة السادس عشر للحركة، الذي عُقد في طهران في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، كان كما يلي: "إن جمهورية إيران الإسلامية تعتبر استخدام الأسلحة النووية والكيميائية وما شابهها من الأسلحة كخطيئة كبرى ولا تُعْتَفَر. إنّنا اقترحنا فكرة إنشاء "منطقة خالية من الأسلحة النووية"، ونحن ملتزمون بتلك الفكرة. وهذا لا يعني التخلي عن حقنا في الاستخدام السلمي للقوى النووية وفي إنتاج الوقود النووي. واستناداً إلى القوانين الدولية، فإن الاستخدام السلمي للطاقة النووية هو حق لكل بلد. وينبغي أن يكون الجميع قادرين على توظيف هذا المصدر النافع من الطاقة لمختلف الاستخدامات الحيوية لكي تستفيد منه بلدانهم وشعوبهم، دون حاجة إلى الاعتماد على الغير لممارسة هذا الحق. وتريد بعض البلدان الغربية، التي تملك هي نفسها أسلحة نووية والمزنية جراء هذا العمل غير القانوني، أن تحتكر إنتاج الوقود النووي. وهناك تحركات سرية تجري لتدعيم وجود احتكار دائم لإنتاج الوقود النووي وبيعه في مراكز تحمل غطاءً دولياً ولكنّها في واقع الأمر خاضعة لسيطرة بضعة بلدان غربية."

• والمجال ذو الصلة من كلمة المرشد الأعلى في مؤتمر القمة السادس عشر لحركة عدم الانحياز في طهران في شهر آب/أغسطس من هذه السنة، هو كما يلي: "أؤكد أنّ الجمهورية الإسلامية لم تكن أبداً تسعى إلى الأسلحة النووية وإنها لن تتخلى أبداً عن حق شعبها في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وشعارنا هو التالي: "طاقة نووية للجميع ولا أسلحة نووية لأحد." إنّنا سنُصرُّ على هذين المبدأين،

ونحن نعلم أن كسر احتكار بعض البلدان الغربية لإنتاج الطاقة النووية في إطار معاهدة عدم الانتشار هو في مصلحة جميع البلدان المستقلة، ومنها أعضاء حركة عدم الانحياز".

- إن ملف إيران ما يزال مفتوحاً بسبب مزاعم بضعة بلدان غربية وليس بسبب عمليات التفتيش الروتينية التي، وفقاً لجميع تقارير المدير العام السابق والحالي، تجري دون أي عقبات، كما أن التقارير تُفيد مراراً وتكراراً بأن الوكالة غير قادرة على مواصلة أنشطتها للتحقق، ولم يتم التوصل إلى أي دليل على تحريف المواد النووية للأغراض العسكرية.
- وجمهورية إيران الإسلامية ملتزمة تماماً بالوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. ولن تقوِّض أبداً حقها الثابت في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك الإثراء للأغراض السلمية في إطار الضمانات الشاملة للوكالة.
- وبالنظر إلى ما سبق، يوصى بشدة بأن تمتنع الأطراف المعنية عن الإخلال ببيئة مواتية يُعتَبَر المساران معاً في أمس الحاجة إليها، بالنسبة لإيران والوكالة وكذلك بالنسبة لإيران ومجموعة الدول ٥+١، من أجل التوصل إلى حل ودي في هذا المنعطف التاريخي.
- ومما لا شك فيه، أن الحوار والمفاوضات دون شروط مسبقة، مع الاحترام المتبادل وعلى قدم المساواة هو الحل الوحيد.